



## **Hakim at closing event of QUALEB twinning project touts higher Lebanese competition at international market**

Mon 29 Sep 2014 at 14:13



NNA - The "Support to the Quality Unit of the Ministry of Economy and Trade" QUALEB twinning project held its closing event at the Grand Serail on Monday under the patronage of Trade and Economy Minister Alain Hakim and the participation of the European Union Ambassador to Lebanon Angelina Eichhorst.

In her delivered word, Eichhorst hailed the joint efforts of the "teams of the EU and QUALEB that have worked hard over the last years in order to improve the Lebanese Quality Infrastructure which relates to technical fields such as metrology, standardization, certification and accreditation."

She added that the quality infra-structure was a precondition to comply with international standards and to better engage in trade relations.

"Let us not forget how essential this is: it is the technical and quality infrastructure that ultimately enables manufacturers and suppliers to demonstrate that their products

comply with relevant legislation and that they meet quality requirements. This opens the door for international market acceptance and prevents the duplication of product testing: first for the national market and for the destination markets."

The EU Ambassador added, "this twinning program that we are closing today was implemented over the period of two years, starting January 2013, with the help of the United Kingdom through the British standards Institution and the National Measurement Office, and with the help of the Czech Republic through the Czech office for standards and metrology and testing. The European Union funded the action for a total of 1.4 million Euros as part of the QUALEB program.

"Three laboratories have been accredited; a Metrology Council has been set-up and nine metrology decrees have been drafted to support the metrology law in Lebanon. Libnor- the Lebanese standards body - has made significant modernization leaps; the trade information center has a new information system to help Lebanese exporters, the consumer protection directorate has received extensive training on legal metrology and on how to handle consumer complaints and enforce the consumer law," she added.

For his part, the Minister of Economy said that the strategic objective of the project was to support the legislative and institutional framework for quality products in Lebanon, in order to ensure the safety and security of Lebanese products -- a fact that will increase the competitiveness of the latter in international markets, especially that they meet national and international standards.

The minister said that despite the difficult economic situation in Lebanon during the implementation of the project, it has managed to achieve most of its objectives.

The minister called on food manufacturers to participate in the initiative for the safety of food, launched by the quality program in cooperation with the union of the owners of the food industry.

He thanked the Commission of the EU, seeking continued support to Lebanon in the field of quality.

## حكيم في اختتام اعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في السراي: لمنتجات أكثر أمنا وسلامة ورفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية

الإثنين ٢٩ أيلول ٢٠١٤ الساعة ١٣:٠٤



- اختتمت اليوم أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الاوروبي، في احتفال اقيم في السراي الحكومي برعاية وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم وبمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست.

حضر الحفل وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو، نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وعن الوزارات والادارات الرسمية وخبراء وصناعيون وتجار.

برو

بداية، نشيدان اللبناني والاوروبي ، ثم كلمة الدكتور برو الذي نوه بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعية رغم الظروف والصعاب، وقال: "إستطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جدا بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة ٩٢%".

وأضاف: "لقد خطونا خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير وتحديث البنية التحتية للجودة ولا سيما في مجال القياس، المترولوجيا، ودعم اعتمادية المختبرات من خلال إدخال وتطبيق متطلبات نظام الكفاءة العامة للمختبرات والحصول على شهادة الأيزو ١٧٠٢٥. وكذلك في مجال المواصفات وهيئات التفتيش والمصادقة والرقابة على الأسواق".

وقيم برو تجربة التوأمة مع مؤسسة المواصفات البريطانية والمكتب التشيكي للمواصفات والمترولوجيا ايجابيا، وقال: "استطعنا أن نشكل معا فريق عمل متجانس، كما استطعنا الاستفادة من نقل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات الأوروبية من قبل المؤسسات اللبنانية المستفيدة من المشروع".

أما عن الخطوات المستقبلية، فقال برو: "ان وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة ستستمر في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المستمر حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدم الدعم لخمس إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها مع الحرص التام على إحداث فرق واضح في الخدمات التي تقدمها والإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة. كذلك يقدم هذا البرنامج الدعم إلى ٣٠ مصنعا غذائيا لإدخال وتطبيق نظام سلامة الغذاء ونظام التتبع، اضافة إلى دعم بناء القدرات في القطاعين العام والخاص. أضف إلى ذلك تطوير عمل الجائزة اللبنانية للامتياز برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية والذي يحرص معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم على توسيع إطار عملها لتشمل القطاع العام وهيئات المجتمع المدني وقد شكل لهذا الغرض لجنة حكام الجائزة اللبنانية - للقطاع العام".

وأكد "اننا نسعى وبدعم من معالي وزير الاقتصاد والتجارة إلى مأسسة عمل وحدة الجودة لتصبح مؤسسة عامة مستقلة مختصة بالجودة تحت وصاية وزارة الاقتصاد والتجارة تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين لبنان والاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص".

#### بيل

من جهته، أعلن بيل "أن المشروع كان ناجحا في كل مكوناته"، مشيرا الى الإنجازات في هذا السياق، وقال: "تمت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني من خلال صياغة تسعة مراسيم تنفيذية، ما يساعد في دعم تطبيق قانون القياس، موضحا انه تم إعداد ثلاث هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تفتيش وتصديق اضافة الى تسع مختبرات للاعتماد، ثلاث منها تم توسيع نطاق اعتمادها، وتلقى حوالي ١٣٠ مدير لبناني وعمال مختبرات التدريب على ال ISO 17025 (مختبرات فحوص ومعايرة)، وشاركت مختبرات الفحوص في ٤ مخططات دولية في مجال اختبار الكفاءة".

وأعلن انه تم دعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير نظام وطني للقياس من خلال صياغة تسع مراسيم تطبيقية مما يدعم تطبيق قانون علم القياس، وضع لبيّنور مسودة جديدة للمواصفات وطور خطة للتسويق؛ حيث يتم إنشاء قسم للتدريب اضافة الى تطوير الموقع الإلكتروني الجديد. وأصبح لدى مركز المعلومات التجارية موقع إلكتروني جديد يؤمن معلومات للمنتجين اللبنانيين حول قواعد التصدير، وتم تدريب ٩٣ موظفا من مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة التي وضعت بدورها خطة عمل جديدة".

وشدد بيل على "التعاون الممتاز بين الشركاء ما أدى إلى نتائج مثمرة، اضافة إلى الالتزام التام من جانب معظم المستفيدين والمرونة في التسليم من كل من المستفيدين من جهة ودول أعضاء الإئتلاف من جهة اخرى، ودعم من مكتب إدارة المشاريع ومدير برنامج الجودة لحل أي قضية طارئة من خلال التدخل المباشر والعزيمة القوية للنجاح، مشيرا الى الدعم الخاص للمكتب التشيكي للمقاييس والمترولوجيا والاختبار في جمهورية التشيك".

وختم بالقول: "العمل لم يكتمل بعد وهناك بعض الاحتياجات المتعلقة بهيئة الاعتماد، وبالنظام الوطني للقياس وبالعضوية في اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC واللجنة الأوروبية الكهروتقنية للقياس CENELEC، مؤكدا استعداد مؤسسة المواصفات البريطانية BSI للدعم المستمر".

ايخهورست

من جهتها، اشارت السفارة ايخهورست الى "ان فريقى الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهودا كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد".

وقالت: "كما تعرفون، فإن هذه البنية التحتية شرط مسبق للائتمثال للمعايير الدولية ولتحسين العلاقات التجارية، وخلال العقد الماضي، تعاوننا بصورة وثيقة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، والذي من الضروري أن تتوفر له بنية تحتية ملائمة للجودة. لقد قدمت مختلف مكونات برنامج الجودة دعما لبناء قدرات المؤسسات الرئيسية، ولا سيما في مجالات المعايير والمقاييس والاعتماد وتقييم الامتثال ورصد السوق وحماية المستهلك".

اضافت: "دعونا لا ننسى، كم أن هذا كله أساسي فالبنية التحتية الفنية والخاصة بالجودة هي التي تمكن المصنعين والموردين من أن يظهروا أن منتجاتهم تمتثل للتشريعات الملائمة وأنها تلبى متطلبات الجودة. وهذا ما يفتح الباب أمام القبول في الأسواق الدولية ويحول دون ازدواجية اختبار المنتجات، أولا في السوق المحلية وثانيا في الأسواق المستهدفة".

وأعلنت "ان برنامج التوأمة هذا الذي نختمه اليوم قد تم تنفيذه خلال فترة عامين تقريبا، اعتبارا من كانون الثاني ٢٠١٣، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. ومول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه! فكما تبين لنا من العروض التي استمعنا إليها، كانت النتائج النهائية ملفتة، ويسرني أن يكون البرنامج قد أفضى إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية للجودة في لبنان، وذلك لصالح الشعب اللبناني بكل مكوناته".

وعرضت للانجازات المحققة، وقالت: "لقد تم اعتماد ثلاثة مختبرات، وأنشئ مجلس وطني للقياس ووضعت تسعة مراسيم قياس لدعم قانون القياس، وحققت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليينور - خطوات تحديث مهمة، وبات لدى مكتب المعلومات التجارية نظام معلومات جديد لمساعدة المصدرين اللبنانيين، وتلقت مديرية حماية المستهلك تدريبا مكثفا على وضع المقاييس القانونية وكيفية التعامل مع شكاوى المستهلكين وإنفاذ قانون المستهلك".

وتابعت: "إن البرامج الشاملة كهذا البرنامج يمكن أن تنطوي على تحديات كبيرة لأنها تتطلب التزاما قويا ومستمرًا لمجموعة واسعة من المستفيدين ومقدارا عاليا من التنسيق. وعليه فإن النجاح الحقيقي هو ثمره التزام عميق أظهره شركاؤنا اللبنانيون وخبراء الاتحاد الأوروبي. غير أن العمل لا يتوقف هنا، إذ يجب إدخال المزيد من التحسينات على البنية التحتية للجودة في لبنان، غير أنه ما زال هناك تحديات كبيرة. وبصورة خاصة، سوف يكون من الضروري إنشاء هيئة اعتماد فاعلة، ويتعين على لبنان تطوير ثقافة جودة أفضل".

واكدت "ان الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والامتياز، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في لبنان. ومع برنامج الجودة، سرنا خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الإطار".

وختمت شاكراة الوزير حكيم على جهوده المستمرة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، وكذلك خبراء الاتحاد الأوروبي وفريق برنامج الجودة على الالتزام والعمل الدؤوب خلال العامين الماضيين.

حكيم

ثم كانت كلمة راعي الاحتفال الوزير حكيم، الذي قال: "ان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمنا وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات

اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية".

اضاف: "ان وحدة الجودة، ورغم الظروف الصعبة والقاسية التي مر بها لبنان خلال فترة تنفيذ المشروع، قد نجحت الى حد كبير في تنفيذ معظم الأنشطة وتحقيق معظم الأهداف المخطط لها منذ بداية المشروع".

وتابع: "إن برنامج الجودة عبر سنواته العشر المنصرمة نجح في وضع المداميك الأساسية لاستكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في مجال المواصفات والمترولوجيا والمختبرات والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق، ولا سيما في مجال سلسلة سلامة الغذاء. كذلك عملت وحدة الجودة من خلال البرنامج على نشر ثقافة الجودة والامتياز على الصعيد الوطني، مما ساعد على رفع مستوى سلامة السلع والخدمات في لبنان، اضافة الى تحسين تنافسية الصادرات اللبنانية الى الخارج، كما ساعد على استحداث فرص عمل جديدة خاصة لاختصاصي الجودة".

ورأى حكيم "ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الاولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي خصوصا لجهة اقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد".

وأشار الى "أن خطة عمل برنامج الجودة تتضمن تقديم دعم فني يتضمن بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص المكثف والاستشارات لخمس ادارات ومؤسسات في القطاع العام، وذلك بهدف ادخال وتطبيق نظام ادارة الجودة في عملها لتحسين انتاجيتها والارتقاء الى مستوى مثيلاتها في الدول المتقدمة، اضافة الى تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز وإشراك القطاع العام فيها".

وقال: "وفي هذا السياق، شكلنا مؤخرا لجنة حكام الجائزة - القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمصداقية".

وتوجه الوزير حكيم الى الادارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها. كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام الى التقدم الى الجائزة اللبنانية - القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريبا".

ودعا المصانع الغذائية الوطنية الى "المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها، ولا سيما من خلال تطبيق نظم ادارة سلامة الغذاء والتتبع والمشاركة في الزيارات الميدانية المتخصصة الى مصانع أوروبية مشابهة والتي استهلكت بالزيارة التي نظمها البرنامج بالتعاون مع النقابة الأسبوع الماضي لعشرة مشاركين من مصانع قطاع الكبيس والمخللات الى مصانع يونانية متخصصة في المجال نفسه للاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في طرق الانتاج حسب المعايير الدولية والأوروبية المتبعة، ما سيساعد على تحسين مستوى سلامة وجودة منتجاتها للمستهلكين وزيادة حجم صادراتها الى الخارج".

وقال: "لقد ثبت، بما لا يقبل مجالا للشك، أن برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة هو من أنجح البرامج على الاطلاق في لبنان، إذ استطاع عبر مراحل الثلاث من احداث فرق واضح في تطوير البنية التشريعية والمؤسسية للجودة في لبنان في القطاعين العام والخاص على حد سواء".

وختم الوزير حكيم شاكرًا مفوضية الاتحاد الاوروبي ممثلة بالسفيرة ايخهورست، رئيسة البعثة الى لبنان، أملا "استمرار تقديم الدعم للبنان خصوصا في مجال الجودة وذلك من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية - الاوروبية للأعوام المقبلة".

## Qualeb : 92 % d'objectifs atteints



Qualeb, un programme pour des produits libanais plus sûrs et plus compétitifs, selon le ministre de l'Économie, Alain Hakim.

### Standards de qualité

Le ministre de l'Économie et du Commerce, Alain Hakim, a présidé hier la cérémonie de clôture d'un projet de jumelage financé par l'Union européenne (UE) autour du programme de qualité Qualeb. Le ministre de l'Environnement, Mohammad Machnouk, l'ambassadrice de l'UE au Liban, Angelina Eicchorst, le président de l'Union des Chambres arabes, Mohammad Choucair, le vice-président de la Banque du Liban, Raed Charafeddine, le directeur de la division politique externe du groupe British Standards Institution (BSI) ou encore le directeur du programme qualité au sein du ministère de l'Économie et du Commerce, Ali Berro, faisaient partie des personnes présentes au Grand Sérail pour assister à la manifestation.

M. Berro s'est, pour sa part, félicité des excellents résultats du programme qu'il dirige au sein du ministère de l'Économie et du Commerce, avançant un taux de « 92 % d'objectifs atteints ». Il a notamment souligné les avancées dans le domaine du contrôle

de qualité sur les marchés. Deux exemples pour lesquels l'obtention du label Iso/CEI 17025 : 2005 ne serait plus qu'une question de temps. Rappelons que cette certification concerne les exigences générales de compétence pour effectuer des essais et/ou des étalonnages, y compris l'échantillonnage. M. Berro a de plus assuré que l'effort de soutien aux entreprises centré sur la qualité et initié par le ministère se poursuivra jusqu'en 2015. Par ailleurs, une trentaine d'usines spécialisées dans l'agroalimentaire bénéficient actuellement de l'expertise en matière de normalisation proposée par Qualeb.

De son côté, M. Hakim a rappelé que « l'objectif stratégique de ce projet est de soutenir le développement du cadre législatif ainsi que l'amélioration des performances des institutions libanaises. Cela nous permettra de rendre les produits libanais plus sûrs et d'accroître leur compétitivité sur le marché mondial ».

Il a également salué les bonnes performances de Qualeb « en dépit de la conjoncture ». « Nous avons prouvé que le programme de la qualité au sein du ministère de l'Économie et du Commerce est l'un des programmes les plus aboutis depuis son lancement », a-t-il enfin conclu avant de remercier Mme Eicchorst pour la contribution de l'UE dans cette réussite.

Pour rappel, Qualeb est un programme destiné à faciliter la mise à niveau des entreprises libanaises en matière de normes internationales de qualité (Iso). L'UE a financé ce projet à hauteur de 1,4 million d'euros depuis sa création en octobre 2004.



# النضار

حكيم في اختتام أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة: لرفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية



الوزير حكيم يلقي كلمته خلال المؤتمر. (مروان عساف)

30 أيلول ٢٠١٤

رعى وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم حفل اختتام أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد الممول من الاتحاد الأوروبي، بمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايجهورست، والذي أقيم امس في السرايا بحضور وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد علي بزّو، نائب حاكم مصرف لبنان راند شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة محمد شقير ومدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دايفيد بيل.

في كلمته قال بزّو: "لقد خطونا خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير البنية التحتية للجودة لاسيما في مجال القياس المترولوجيا ودعم اعتماد المختبرات عبر إدخال وتطبيق متطلبات نظام الكفاية للمختبرات والحصول على شهادة "ايزو ١٧٠٢٥". أما عن الخطوات المستقبلية، فأوضح بزّو أنّ وحدة الجودة في الوزارة ستستمرّ في تنفيذ مشروع المساعدة التكنولوجية المستمرّ حتى وقت متأخر من ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدّم الدعم لـ ٥ إدارات عامة لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها للإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة.

بدوره، أوضح بيل أنه تمت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني عبر صوغ ٩ مراسيم تنفيذية؛ ما يساعد في دعم تطبيق قانون القياس. كما تم إعداد ٣ هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تفتيش وتصديق بالإضافة إلى ٩ مختبرات للاعتماد؛ ٣ منها تم توسيع نطاق اعتمادها. وساهم البرنامج في تلقى ١٣٠ مديراً لبنانياً وعمال مختبرات التدريب على الـ ISO 17025 ، وقد شاركت مختبرات الفحوص في ٤ مخططات دولية في مجال اختبار الكفاية بالإضافة لدعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير نظام وطني للقياس عبر صوغ ٩ مراسيم تطبيقية، ما يدعم تطبيق قانون علم القياس. وأيضاً تم وضع ليينور مسودة جديدة للمواصفات وطور خطة للتسويق؛ إذ يتم إنشاء قسم للتدريب بالإضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني الجديد.

ثم كانت كلمة الوزير حكيم الذي قال "إنّ الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمناً وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق العالمية. والبرنامج، نجح في وضع المداميك الأساسية لاستكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في مجال المواصفات والمترولوجيا والمختبرات والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق، لا سيما في مجال سلامة الغذاء، كذلك عملت وحدة الجودة من خلال البرنامج على نشر ثقافة الجودة والامتياز، ما ساعد في رفع مستوى سلامة السلع والخدمات في لبنان وتحسين تنافسية الصادرات، كما ساعد استحداث فرص عمل خاصة لاختصاصي الجودة". وأشار حكيم إلى تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز وإشراك القطاع العام فيها.

## اختتام أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في السراي حكيم: لرفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ايخورست: الاتحاد الأوروبي شريك للبنان في الامتياز

اختتمت أمس أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي، في احتفال اقيم في السراي الحكومي برعاية وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم وبمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخورست.

حضر الحفل وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو، نائب حاكم مصرف لبنان راند شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وعن الوزارات والادارات الرسمية وخبراء وصناعيون وتجار.

برو بداية، الشيدان اللبناني والاوروبي، ثم كلمة الدكتور برو الذي نوه بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعه رغم الظروف والصعاب، وقال: إستطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جدا بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة ال ٩٢%.

أما عن الخطوات المستقبلية، فقال برو: ان وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة ستستمر في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المستمر حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدم الدعم لخمس إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها مع الحرص التام على إحداث فرق واضح في الخدمات التي تقدمها والإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة. كذلك يقدم هذا البرنامج الدعم إلى ٣٠ مصنعا غذائيا لإدخال وتطبيق نظام سلامة الغذاء ونظام التتبع، اضافة إلى دعم بناء القدرات في القطاعين العام والخاص.

بيل من جهته، أعلن بيل أن المشروع كان ناجحا في كل مكوناته، مشيرا الى الإنجازات في هذا السياق، وقال: تمت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني من خلال صياغة تسعة مراسيم تنفيذية، ما يساعد في دعم تطبيق قانون القياس، موضحا انه تم إعداد ثلاث هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تقنيش وتصديق اضافة الى تسع مختبرات للاعتماد، ثلاث منها تم توسيع نطاق اعتمادها، وتلقى حوالي ١٣٠ مدير لبناني وعمال مختبرات التدريب على ال ISO 17025 مختبرات فحوص ومعايرة، وشاركت مختبرات الفحوص في ٤ مخططات دولية في مجال اختبار الكفاءة.

وأعلن انه تم دعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير نظام وطني للقياس من خلال صياغة تسع مراسيم تطبيقية مما يدعم تطبيق قانون علم القياس، وضع ليينور مسودة جديدة للمواصفات وطور خطة للتسويق، حيث يتم إنشاء قسم للتدريب اضافة الى تطوير الموقع الالكتروني الجديد. وأصبح لدى مركز المعلومات التجارية موقع إلكتروني جديد يؤمن معلومات للمنتجين اللبنانيين حول قواعد التصدير.

ايخورست

من جهتها، اشارت السفيرة ايخورست الى ان فريقا الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهودا كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد.

وقالت: كما تعرفون، فإن هذه البنية التحتية شرط مسبق للامتثال للمعايير الدولية ولتحسين العلاقات التجارية. ودعونا لا ننسى، كم أن هذا كله أساسي فالبنية التحتية الفنية والخاصة بالجودة هي التي تمكن المصنعين والموردين من أن يظهروا أن منتجاتهم تمتثل للتشريعات الملانمة وأنها تلبى متطلبات الجودة. وهذا ما يفتح الباب أمام القبول في الأسواق الدولية ويحول دون ازدواجية اختبار المنتجات، أولا في السوق المحلية وثانيا في الأسواق المستهدفة.

وأعلنت ان برنامج التوأمة هذا الذي نختمه اليوم قد تم تنفيذه خلال فترة عامين تقريبا، اعتبارا من كانون الثاني ٢٠١٣، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. ومول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه! فكما تبين لنا من العروض التي استمعنا إليها، كانت النتائج النهائية ملفتة، ويسرني أن يكون البرنامج قد أفضى إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية للجودة في لبنان، وذلك لصالح الشعب اللبناني بكل مكوناته.

وعرضت للإنجازات المحققة، وقالت: لقد تم اعتماد ثلاثة مختبرات، وأنشئ مجلس وطني للقياس ووضعت تسعة مراسيم قياس لدعم قانون القياس، وحققت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليينور - خطوات تحديث مهمة، وبات لدى مكتب المعلومات التجارية نظام معلومات جديد لمساعدة المصدرين اللبنانيين، وتلقت مديرية حماية المستهلك تدريبا مكثفا على وضع المقاييس القانونية وكيفية التعامل مع شكاوى المستهلكين وإنفاذ قانون المستهلك.

وقالت فإن النجاح الحقيقي هو ثمرة التزام عميق أظهره شركاؤنا اللبنانيون وخبراء الاتحاد الأوروبي. غير أن العمل لا يتوقف هنا، إذ يجب إدخال المزيد من التحسينات على البنية التحتية للجودة في لبنان، غير أنه ما زال هناك تحديات كبيرة. وبصورة خاصة، سوف يكون من الضروري إنشاء هيئة اعتماد فاعلة، ويتعين على لبنان تطوير ثقافة جودة أفضل. وأكدت ان الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والامتياز، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في لبنان. ومع برنامج الجودة، سرنا خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الإطار.

حكيم

أما الوزير حكيم فرأى ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الأولويات، على صعيد الحكومة والمجلس النيابي خصوصا لجهة اقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد.

وأشار الى أن خطة عمل برنامج الجودة تتضمن تقديم دعم فني يتضمن بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص المكثف والاستشارات لخمس ادارات ومؤسسات في القطاع العام، وذلك بهدف ادخال وتطبيق نظام ادارة الجودة في عملها لتحسين انتاجيتها والارتقاء الى مستوى مثيلاتها في الدول المتقدمة، اضافة الى تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز وإشراك القطاع العام فيها.

وقال: وفي هذا السياق، شكلنا مؤخرا لجنة حكام الجائزة - القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمصداقية.

وتوجه الوزير حكيم الى الادارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها. كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام الى التقدم الى الجائزة اللبنانية - القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريبا.

ودعا المصانع الغذائية الوطنية الى المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها، ولا سيما من خلال تطبيق نظم ادارة سلامة الغذاء والتتبع والمشاركة في الزيارات الميدانية المتخصصة الى مصانع أوروبية مشابهة والتي استهلكت بالزيارة التي نظمها البرنامج بالتعاون مع النقابة الأسبوع الماضي لعشرة مشاركين من مصانع قطاع الكبيس والمخللات الى مصانع يونانية متخصصة في المجال نفسه للاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في طرق الانتاج حسب المعايير الدولية والأوروبية المتبعة، ما سيساعد على تحسين مستوى سلامة وجودة منتجاتها للمستهلكين وزيادة حجم صادراتها الى الخارج.

# السفير

## حكيم لرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية

أشارت سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست الى «ان فريقى الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة في وزارة الاقتصاد اللبنانية بذلا جهودا كبيرة، خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد»، وذلك خلال اختتام أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي، في احتفال اقيم، امس، في السرايا الحكومية برعاية وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم.

نوه مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعه رغم الظروف والصعاب، وقال: «استطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جدا بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة الـ ٩٢ في المئة»، مشددا على التقدم «خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير وتحديث البنية التحتية للجودة. ان وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة ستستمر في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المستمر حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدم الدعم لخمس إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها».

من جهته، أعلن مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل «أن المشروع كان ناجحا في كل مكوناته»، مؤكدا ان «العمل لم يكتمل بعد وهناك بعض الاحتياجات المتعلقة بهيئة الاعتماد، وبالنظام الوطني للقياس وبالعضوية في اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC واللجنة الأوروبية الكهروتقنية للتقييس CENELEC، مشددا على استعداد مؤسسة المواصفات البريطانية BSI للدعم المستمر».

من جهتها، عرضت ايخهورست للانجازات المحققة، وقالت «مول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه».

ثم كانت كلمة راعي الاحتفال الوزير حكيم، الذي قال: «ان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمنا وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية».

ورأى حكيم «ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الاولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي خصوصا لجهة اقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين المدير العام للمجلس اللبناني للاعتماد»، داعيا المصانع الغذائية الوطنية الى «المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها».

حضر الحفل وزير البيئة محمد المشنوق، المديرية العامة للاقتصاد عليا عباس، نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية

## اختتام اعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في السراي لمنتجات اكثر امناً وسلامة ورفع القدرة التنافسية



اختتمت امس أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الاوروبي، في احتفال اقيم في السراي الحكومي برعاية وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم وبمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست. حضر الحفل وزير البيئة عهد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو، نائب حاكم مصرف لبنان راند شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وعن الوزارات والادارات الرسمية وخبراء وصناعيون وتجار.

{ برو }

بداية، تحدث الدكتور برو الذي نوه بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعة رغم الظروف والصعاب، وقال: «استطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جدا بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة الـ ٩٢%». وقيم برو تجربة التوأمة مع مؤسسة المواصفات البريطانية والمكتب التشيكي للمواصفات والمترولوجيا ايجابيا، وقال: «استطعنا أن نشكل معا فريق عمل متجانساً، كما استطعنا الاستفادة من نقل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات الأوروبية من قبل المؤسسات اللبنانية المستفيدة من المشروع».

أما عن الخطوات المستقبلية، فقال برو: «ان وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة ستستمر في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المستمر حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدم الدعم لخمس إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها مع الحرص التام على إحداث فرق واضح في الخدمات التي تقدمها والإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة». وأكد «اننا نسعى وبدعم من معالي وزير الاقتصاد والتجارة إلى مأسسة عمل وحدة الجودة لتصبح مؤسسة عامة مستقلة مختصة بالجودة

تحت وصاية وزارة الاقتصاد والتجارة تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين لبنان والاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص».

{ بيل }

من جهته، أعلن بيل «أن المشروع كان ناجحا في كل مكوناته»، مشيرا الى الإنجازات في هذا السياق، وقال: «تمت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني من خلال صياغة تسعة مراسيم تنفيذية، ما يساعد في دعم تطبيق قانون القياس، موضحا انه تم إعداد ثلاث هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تفتيش وتصديق اضافة الى تسع مختبرات للاعتماد، ثلاث منها تم توسيع نطاق اعتمادها، وتلقى حوالي ١٣٠ مديراً لبنانياً وعمال مختبرات التدريب على الـ ISO 17025 (مختبرات فحوص ومعايرة)، وشاركت مختبرات الفحوص في ٤ مخططات دولية في مجال اختبار الكفاءة».

وأعلن انه تم دعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير نظام وطني للقياس من خلال صياغة تسع مراسيم تطبيقية مما يدعم تطبيق قانون علم القياس، وضع ليينور مسودة جديدة للمواصفات وطور خطة للتسويق؛ حيث يتم إنشاء قسم للتدريب اضافة الى تطوير الموقع الالكتروني الجديد. وأصبح لدى مركز المعلومات التجارية موقع إلكتروني جديد يؤمن معلومات للمنتجين اللبنانيين حول قواعد التصدير، وتم تدريب ٩٣ موظفا من مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة التي وضعت بدورها خطة عمل جديدة».

وختم بالقول: «العمل لم يكتمل بعد وهناك بعض الاحتياجات المتعلقة بهيئة الاعتماد، وبالنظام الوطني للقياس وبالعضوية في اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC واللجنة الأوروبية الكهروتقنية للتقييس CENELEC، مؤكدا استعداد مؤسسة المواصفات البريطانية BSI للدعم المستمر».

{ ايخهورست }

من جهتها، اشارت السفيرة ايخهورست الى «ان فريقا الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهودا كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد». وقالت: «كما تعرفون، فإن هذه البنية التحتية شرط مسبق للائتمثال للمعايير الدولية ولتحسين العلاقات التجارية، وخلال العقد الماضي، تعاوننا بصورة وثيقة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، والذي من الضروري أن تتوفر له بنية تحتية ملائمة للجودة. لقد قدمت مختلف مكونات برنامج الجودة دعما لبناء قدرات المؤسسات الرئيسية، ولا سيما في مجالات المعايير والمقاييس والاعتماد وتقييم الائمثال ورصد السوق وحماية المستهلك».

وأعلنت «ان برنامج التوأمة هذا الذي نختمه اليوم قد تم تنفيذه خلال فترة عامين تقريبا، اعتبارا من كانون الثاني ٢٠١٣، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. ومول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه! فكما تبين لنا من العروض التي استمعنا إليها، كانت النتائج النهائية ملفتة، ويسرني أن يكون البرنامج قد أفضى إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية للجودة في لبنان، وذلك لصالح الشعب اللبناني بكل مكوناته». وأكدت «ان الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والامتياز، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في لبنان. ومع برنامج الجودة، سرنا خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الإطار».

{ حكيم }

ثم كانت كلمة راعي الاحتفال الوزير حكيم، الذي قال: «ان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمانا وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية».

اضاف: «ان وحدة الجودة، ورغم الظروف الصعبة والقاسية التي مر بها لبنان خلال فترة تنفيذ المشروع، قد نجحت الى حد كبير في تنفيذ معظم الأنشطة وتحقيق معظم الأهداف المخطط لها منذ بداية المشروع».

وتابع: «إن برنامج الجودة عبر سنواته العشر المنصرمة نجح في وضع الداميك الأساسية لاستكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في مجال المواصفات والمترولوجيا والمختبرات والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق».

ورأى حكيم «ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الاولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي خصوصا لجهة اقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد».

وقال: «وفي هذا السياق، شكلنا مؤخرا لجنة حكام الجائزة - القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون

بالكفاءة والنزاهة والمصداقية».

وتوجه الوزير حكيم الى الادارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها. كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام الى التقدم الى الجائزة اللبنانية - القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريبا».

ودعا المصانع الغذائية الوطنية الى «المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها».

وختم الوزير حكيم شاكر مفوضية الاتحاد الاوروبي ممثلة بالسفيرة ايخورست، رئيسة البعثة الى لبنان، أملا «استمرار تقديم الدعم للبنان خصوصا في مجال الجودة وذلك من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية - الاوروبية للأعوام المقبلة».



اختتام «مشروع التوأمة» في «برنامج الجودة»:  
حكيم: وضع الجودة والإمتياز كاولوية  
الثلاثاء، ٣٠ أيلول ٢٠١٤ الموافق ٦ ذو الحجة ١٤٣٥هـ



حكيم وايجهورست يتوسطان بيل وبرو

اختتمت امس أعمال «مشروع التوأمة» في «برنامج الجودة» في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الإتحاد الأوروبي، في احتفال أقيم في السراي الحكومي برعاية وحضور وزير الإقتصاد ألان حكيم، و بمشاركة سفيرة الإتحاد في لبنان انجيلينا ايجهورست.

حضر الحفل وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير «برنامج الجودة» علي برّو، نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وعن الوزارات والإدارات الرسمية وخبراء وصناعيون وتجار.

برّو

تحدث برّو مشيدا بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعة برغم الظروف والصعاب، وقال: استطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جداً بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة الـ ٩٢%. وخطونا خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير وتحديث البنية التحتية للجودة ولا سيما في مجال القياس، المتولوجيا، ودعم اعتمادية المختبرات من خلال إدخال وتطبيق متطلبات نظام الكفاءة العامة للمختبرات والحصول على شهادة «أيزو» ١٧٠٢٥. وكذلك في مجال المواصفات وهيئات التفتيش والمصادقة والرقابة على الأسواق. وتناول الخطوات المستقبلية للمشروع.

بيل

من جهته، أعلن بيل أن «المشروع كان ناجحاً في كل مكوّناته»، مشيراً الى الإنجازات في هذا السياق.

ايخهورست

من جهتها، اشارت ايخهورست الى أن «فريقي الاتحاد الأوروبي و«برنامج الجودة» بذلا جهوداً كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد». وقالت: هذه البنية التحتية شرط مسبق للإمتثال للمعايير الدولية وتحسين العلاقات التجارية. وخلال العقد الماضي، تعاوننا بصورة وثيقة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، والذي من الضروري أن تتوفر له بنية تحتية ملائمة للجودة. قدمت مختلف مكوّنات برنامج الجودة دعماً لبناء قدرات المؤسسات الرئيسية، ولا سيما في مجالات المعايير والمقاييس والاعتماد وتقييم الامتثال ورصد السوق وحماية المستهلك.

وأضافت: دعونا لا ننسى، كم أن هذا كله أساسي فالبنية التحتية الفنية والخاصة بالجودة هي التي تمكن المصنعين والموردين من أن يظهروا أن منتجاتهم تتمثل للتشريعات الملائمة وأنها تلبي متطلبات الجودة. وهذا ما يفتح الباب أمام القبول في الأسواق الدولية ويحول دون ازدواجية اختبار المنتجات، أولاً في السوق المحلية وثانياً في الأسواق المستهدفة. وأعلنت ان الاتحاد الأوروبي مؤل البرنامج بمبلغ إجمالي ١.٤ مليون يورو، كجزء من «برنامج الجودة». وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه.»

وعرضت للإنجازات المحققة، مؤكدة أن العمل لا يتوقف هنا، إذ يجب إدخال المزيد من التحسينات على البنية التحتية للجودة في لبنان، غير أنه ما زال هناك تحديات كبيرة.

حكيم

وشدد حكيم في كلمته على ان: الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان، وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمناً وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية.

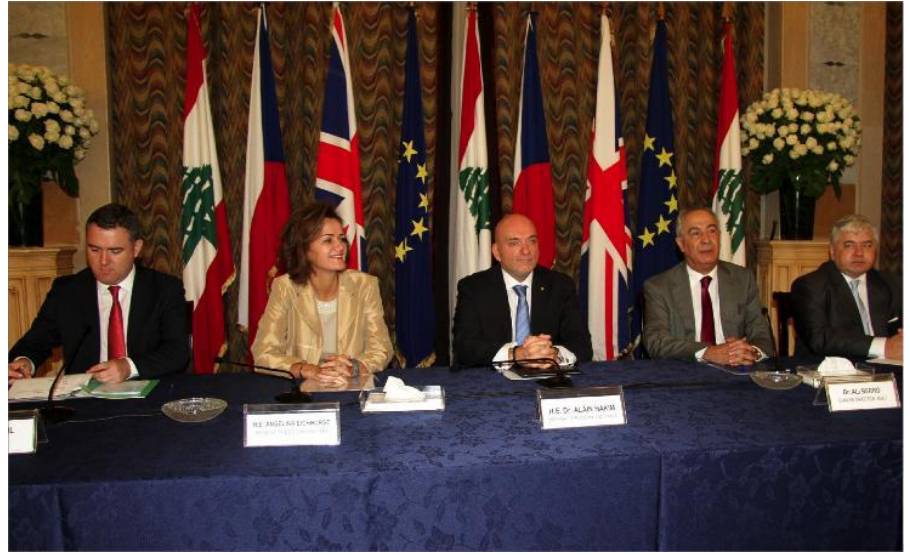
ورأى حكيم «ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الاولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي، خصوصاً لجهة إقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد». وأشار الى «أن خطة عمل «برنامج الجودة» تتضمن تقديم دعم فني يتناول بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص المكثف والاستشارات لخمس ادارات ومؤسسات في القطاع العام، وذلك بهدف ادخال وتطبيق «نظام ادارة الجودة» في عملها لتحسين انتاجيتها والارتقاء الى مستوى مثيلاتها في الدول المتقدمة، اضافة الى تحديث «الجائزة اللبنانية للامتياز» وإشراك القطاع العام فيها. وقال: في هذا السياق، شكلنا مؤخراً لجنة حكام الجائزة - القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمصداقية.

واوضح: ثبت بما لا يقبل مجالاً للشك، أن «برنامج الجودة» في وزارة الاقتصاد والتجارة هو من أنجح البرامج على الاطلاق في لبنان، إذ استطاع عبر مرحله الثلاث إحداث فرق واضح في تطوير البنية التشريعية والمؤسساتية للجودة في لبنان في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

# البناء

يومية سياسية قومية اجتماعية

## اختتام أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة حكيم: إقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة



أشار وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم إلى «ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الأولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي، خصوصاً لجهة إقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة واستكمال التعيينات، ولا سيّما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد».

كلام حكيم جاء خلال اختتام أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة، أمس، الممول من الاتحاد الأوروبي، في احتفال أقيم في السراي الحكومية برعايته وبمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخورست.

وأضاف: «تتضمّن خطة عمل برنامج الجودة تقديم دعم فني يتضمّن بناء القدرات من خلال التدريب المتخصّص المكثف والاستشارات لخمس إدارات ومؤسسات في القطاع العام»، لافتاً إلى «تشكيل مؤخراً لجنة حكام الجائزة – القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والصدقية».

وأشار حكيم إلى أنّ «الهدف الاستراتيجي لمشروع التوأمة في برنامج الجودة، هو دعم تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمناً وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية».

وأضاف: «إنّ وحدة الجودة، نجحت إلى حد كبير في تنفيذ معظم الأنشطة وتحقيق معظم الأهداف المخطّط لها منذ بداية المشروع، مثل وضع المداмик الأساسية لاستكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في مجال المواصفات والمترولوجيا

والمختبرات، والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق، ولا سيّما في مجال سلسلة سلامة الغذاء. كذلك عملت وحدة الجودة من خلال البرنامج على نشر ثقافة الجودة والامتياز على الصعيد الوطني، ممّا ساعد على رفع مستوى سلامة السلع والخدمات في لبنان، إضافة إلى تحسين تنافسية الصادرات اللبنانية إلى الخارج، كما ساعد على استحداث فرص عمل جديدة خاصة لاختصاصي الجودة».

وتوجّه الوزير حكيم إلى الإدارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام إلى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها. كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام إلى التقدّم إلى الجائزة اللبنانية – القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريباً».

ودعا المصانع الغذائية الوطنية إلى «المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها».

## ايخهورست

من جهتها، أشارت السفارة ايخهورست إلى أنّ «فريقي الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهوداً كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد».

ولفتت إلى أنّ «هذه البنية التحتية شرط مسبق للامتثال للمعايير الدولية ولتحسين العلاقات التجارية»، مشيرةً إلى أنّها «تمكّن المصنّعين والموردين من أن يظهروا أنّ منتجاتهم تمتثل للتشريعات الملائمة وأنّها تُلبي متطلبات الجودة». وأعلنت «أنّ برنامج التوأمة هذا الذي نختمه اليوم قد تمّ تنفيذه خلال فترة عامين تقريباً، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. وموّل الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة».

وعرضت للإنجازات المحقّقة، لافتةً إلى «اعتماد ثلاثة مختبرات، وأنشئ مجلس وطني للقياس ووضعت تسعة مراسيم قياس لدعم قانون القياس، وحققت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية – ليينور – خطوات تحديث مهمة، وبات لدى مكتب المعلومات التجارية نظام معلومات جديد لمساعدة المصدرين اللبنانيين، وتلقّت مديرية حماية المستهلك تدريباً مكثفاً على وضع المقاييس القانونية وكيفية التعامل مع شكاوى المستهلكين وإنفاذ قانون المستهلك».

وأكدت أنّ «الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والامتياز، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في لبنان. ومع برنامج الجودة، سرنا خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الإطار».

## برو

وأشار مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة علي برو إلى أنّ البرنامج حقّق معظم الأهداف الموضوعية، بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحقّقة نسبة الـ ٩٢ في المئة». وأضاف: «لقد خطونا خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير وتحديث البنية التحتية للجودة ولا سيّما في مجال القياس، المترولوجيا، ودعم اعتمادية المختبرات من خلال إدخال وتطبيق متطلبات نظام الكفاءة العامة للمختبرات والحصول على شهادة الأيزو ١٧٠٢٥. وكذلك في مجال المواصفات وهيئات التفتيش والمصادقة والرقابة على الأسواق».

أما عن الخطوات المستقبلية، فلفت برو إلى أنّ «وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة ستستمرّ في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المستمر حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدم الدعم لخمس إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها مع الحرص التام على إحداث فرق واضح في الخدمات التي تقدمها والإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة». وأضاف: «كذلك يقدم هذا البرنامج الدعم إلى ٣٠ مصنعاً غذائياً لإدخال وتطبيق نظام سلامة الغذاء ونظام التتبع، إضافة إلى دعم بناء القدرات في القطاعين العام والخاص». وأكد «اننا نسعى وبدعم من معالي وزير الاقتصاد والتجارة إلى تأسيس عمل وحدة الجودة لتصبح مؤسسة عامة مستقلة مختصة بالجودة تحت وصاية

وزارة الاقتصاد والتجارة تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين لبنان والاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص».

## بيل

من جهته، أعلن مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل أنّ «المشروع كان ناجحاً في كلّ مكوناته»، مشيراً إلى أنّه «تمت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني من خلال صياغة تسعة مراسيم تنفيذية، ما يساعد في دعم تطبيق قانون القياس». وأضاف: «تم إعداد ثلاث هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تفتيش وتصديق إضافة إلى تسع مختبرات للاعتماد، ثلاث منها تم توسيع نطاق اعتمادها، وتلقى حوالي ١٣٠ مديراً لبنانياً وعمال مختبرات التدريب على الـ ISO 17025 مختبرات فحوص ومعايرة، وشاركت مختبرات الفحوص في ٤ مخططات دولية في مجال اختبار الكفاءة».

وأشار إلى أنّه «تم دعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير نظام وطني للقياس من خلال صياغة تسع مراسيم تطبيقية مما يدعم تطبيق قانون علم القياس، ووضع آيينور مسودة جديدة للمواصفات وطور خطة للتسويق، حيث يتم إنشاء قسم للتدريب إضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني الجديد».

ولفت إلى أنّ «العمل لم يكتمل بعد وهناك بعض الاحتياجات المتعلقة بهيئة الاعتماد، وبالنظام الوطني للقياس وبالعضوية في اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC واللجنة الأوروبية الكهروتقنية للتقييس CENELEC، مؤكداً استعداد مؤسسة المواصفات البريطانية BSI للدعم المستمر».



حكيم رعى اختتام "مشروع التوأمة" في "برنامج الجودة":  
لدعم تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي

المركزية- برعاية وزير الإقتصاد والتجارة ألان حكيم، اختتمت اليوم أعمال "مشروع التوأمة" في "برنامج الجودة" في الوزارة الممول من الإتحاد الأوروبي، في احتفال أقيم في السراي الحكومي بمشاركة سفيرة الإتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست.

حضر الحفل وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير "برنامج الجودة" علي برّو، نائب حاكم مصرف لبنان راند شرف الدين، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وعن الوزارات والإدارات الرسمية وخبراء وصناعيون وتجار.

برّو: بداية تحدث برّو منوهاً بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعية برغم الظروف والصعاب، وقال: استطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جداً بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة الـ ٩٢%. وخطونا خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير وتحديث البنية التحتية للجودة ولا سيما في مجال القياس، المترولوجيا، ودعم اعتمادية المختبرات من خلال إدخال وتطبيق متطلبات نظام الكفاءة العامة للمختبرات والحصول على شهادة "أيزو" ١٧٠٢٥. وكذلك في مجال المواصفات وهيئات التفتيش والمصادقة والرقابة على الأسواق.

وقيم تجربة التوأمة مع مؤسسة المواصفات البريطانية والمكتب التشيكي للمواصفات والمترولوجيا ايجابيا، وقال: استطعنا أن نشكل معاً فريق عمل متجانس، كما استطعنا الافادة من نقل الخبرات والإطلاع على أفضل الممارسات الأوروبية من قبل المؤسسات اللبنانية المستفيدة من المشروع.

أما عن الخطوات المستقبلية فقال برو: ان وحدة الجودة في وزارة الإقتصاد والتجارة ستستمر في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المستمر حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدم الدعم لخمس إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها، مع الحرص التام على إحداث فرق واضح في الخدمات التي تقدمها والإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة. كذلك يقدم هذا البرنامج الدعم إلى ٣٠ مصنعاً غذائياً لإدخال وتطبيق نظام سلامة الغذاء ونظام التتبع، إضافة إلى دعم بناء القدرات في القطاعين العام والخاص. أضف إلى ذلك تطوير عمل الجائزة اللبنانية للإمتياز برعاية رئيس الجمهورية والذي يحرص حكيم على توسيع إطار عملها لتشمل القطاع العام وهيئات المجتمع المدني، وشكل لهذا الغرض لجنة حكام الجائزة اللبنانية - للقطاع العام.

وأضاف: نسعى بدعم الوزير إلى تأسيس عمل وحدة الجودة لتصبح مؤسسة عامة مستقلة مختصة بالجودة، تحت وصاية وزارة الإقتصاد والتجارة تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين لبنان والاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص.

بيل: من جهته، أعلن بيل أن "المشروع كان ناجحاً في كل مكوناته"، مشيراً إلى الإنجازات في هذا السياق، وقال: تمت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني من خلال صياغة تسعة مراسيم تنفيذية، ما يساعد في دعم تطبيق قانون القياس. وتم إعداد ثلاث هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تفتيش وتصديق إضافة إلى تسعة مختبرات للاعتماد. كما تم دعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير "نظام وطني للقياس" من خلال صياغة تسعة مراسيم تطبيقية ما يدعم تطبيق قانون علم القياس، وضعت "ليبنور" مسودة جديدة للمواصفات وطوّرت خطة للتسويق؛ حيث يتم إنشاء قسم للتدريب إضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني الجديد. وأصبح لدى مركز المعلومات التجارية موقع إلكتروني جديد يؤمن معلومات للمنتجين اللبنانيين حول قواعد التصدير، وتم تدريب ٩٣ موظفاً من مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة التي وضعت بدورها خطة عمل جديدة.

ايخهورست: من جهتها، اشارت ايخهورست الى أن "فريقي الاتحاد الأوروبي و"برنامج الجودة" بذلا جهوداً كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد". وقالت: هذه البنية التحتية شرط مسبق للإمتثال للمعايير الدولية وتحسين العلاقات التجارية. وخلال العقد الماضي، تعاوننا بصورة وثيقة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، والذي من الضروري أن تتوفر له بنية تحتية ملائمة للجودة. قدمت مختلف مكونات برنامج الجودة دعماً لبناء قدرات المؤسسات الرئيسية، ولا سيما في مجالات المعايير والمقاييس والاعتماد وتقييم الامتثال ورصد السوق وحماية المستهلك.

وأضافت: دعونا لا ننسى، كم أن هذا كله أساسي فالبنية التحتية الفنية والخاصة بالجودة هي التي تمكن المصنعين والموردين من أن يظهروا أن منتجاتهم تتمثل للتشريعات الملائمة وأنها تلبى متطلبات الجودة. وهذا ما يفتح الباب أمام القبول في الأسواق الدولية ويحول دون ازدواجية اختبار المنتجات، أولاً في السوق المحلية وثانياً في الأسواق المستهدفة.

وأعلنت ان "برنامج التوأمة هذا الذي نختتمه اليوم، تم تنفيذه خلال فترة عامين تقريباً، اعتباراً من كانون الثاني ٢٠١٣، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. ومول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي ١.٤ مليون يورو، كجزء من "برنامج الجودة". وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه! فكما تبين لنا من العروض التي استمعنا إليها، كانت النتائج النهائية ملفتة، ويسرني أن يكون البرنامج أفضى إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية للجودة في لبنان، وذلك لصالح الشعب اللبناني بكل مكوناته".

وعرضت للإنجازات المحققة، كالاتي: تم اعتماد ثلاثة مختبرات، وأنشئ مجلس وطني للقياس ووضعت تسعة مراسيم قياس لدعم قانون القياس، وحققت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية "ليبنور" خطوات تحديث مهمة، ويات لدى مكتب المعلومات التجارية نظام معلومات جديد لمساعدة المصدّرين اللبنانيين، وتلقت مديرية حماية المستهلك تدريباً مكثفاً على وضع المقاييس القانونية وكيفية التعامل مع شكاوى المستهلكين وإنفاذ قانون المستهلك.

وتابعت: إن البرامج الشاملة كهذا البرنامج يمكن أن تنطوي على تحديات كبيرة لأنها تتطلب التزاماً قوياً ومستمرّاً لمجموعة واسعة من المستفيدين ومقداراً عالياً من التنسيق. وعليه فإن النجاح الحقيقي هو ثمرة التزام عميق أظهره شركاؤنا اللبنانيون وخبراء الاتحاد الأوروبي. غير أن العمل لا يتوقف هنا، إذ يجب إدخال المزيد من التحسينات على البنية التحتية للجودة في لبنان، غير أنه ما زال هناك تحديات كبيرة. وبصورة خاصة، سيكون من الضروري إنشاء هيئة اعتماد فاعلة، ويتعين على لبنان تطوير ثقافة جودة أفضل. والاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والامتياز، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في لبنان. ومع برنامج الجودة، سرنا خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الإطار".

حكيم: ثم كانت الوزير حكيم الذي قال: الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان، وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمناً وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية. ان "وحدة الجودة" وبرغم الظروف الصعبة والقاسية التي مرّ بها لبنان خلال فترة تنفيذ المشروع، نجحت الى حدّ كبير في تنفيذ معظم الأنشطة وتحقيق معظم الأهداف المخطط لها منذ بداية المشروع.

وتابع: إن برنامج الجودة عبر سنواته العشر المنصرمة نجح في وضع المداميك الأساسية لاستكمال البنية التحتية للجودة وتطويرها في مجال المواصفات والمترولوجيا والمختبرات والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق، ولا سيما في مجال سلسلة سلامة الغذاء. كذلك عملت وحدة الجودة من خلال البرنامج على نشر ثقافة الجودة والامتياز على الصعيد الوطني، ما ساعد على رفع مستوى سلامة السلع والخدمات في لبنان، اضافة الى تحسين تنافسية الصادرات اللبنانية الى الخارج، كما ساعد على استحداث فرص عمل جديدة خاصة لاختصاصي الجودة.

ورأى حكيم "ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الاولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي، خصوصاً لجهة إقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد". وأشار الى "أن خطة عمل "برنامج الجودة" تتضمن تقديم دعم فني يتناول بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص المكثف والاستشارات لخمس ادارات ومؤسسات في القطاع العام، وذلك بهدف ادخال وتطبيق "نظام ادارة الجودة" في عملها لتحسين انتاجيتها والارتقاء الى مستوى مثيلاتها في الدول المتقدمة، اضافة الى تحديث "الجائزة اللبنانية للامتياز" وإشراك القطاع العام فيها. وقال: في هذا السياق، شكلنا مؤخراً لجنة حكام الجائزة - القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمصداقية.

وتوجّه الوزير حكيم الى الادارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام "الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها، وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها". كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام "الى التقدم الى الجائزة اللبنانية - القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريباً". ودعا المصانع الغذائية الوطنية الى "المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها "برنامج الجودة" بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والافادة من الدعم الفني المقدم لها، ولا سيما من خلال تطبيق نظم ادارة سلامة الغذاء والتتبع والمشاركة في الزيارات الميدانية المتخصصة الى مصانع أوروبية مشابهة والتي استهلّت بالزيارة التي نظمها البرنامج بالتعاون مع النقابة الأسبوع الماضي لعشرة مشاركين من مصانع قطاع الـ"كبيس" والـ"مخللات" الى مصانع يونانية متخصصة في المجال نفسه، للافادة من المعلومات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في طرق الانتاج بحسب المعايير الدولية والأوروبية المتبعة، ما سيساعد على تحسين مستوى سلامة وجودة منتجاتها للمستهلكين وزيادة حجم صادراتها الى الخارج".

وقال: ثبت بما لا يقبل مجالاً للشك، أن "برنامج الجودة" في وزارة الاقتصاد والتجارة هو من أنجح البرامج على الاطلاق في لبنان، إذ استطاع عبر مراحل الثلاث إحداث فرق واضح في تطوير البنية التشريعية والمؤسساتية للجودة في لبنان في القطاعين العام والخاص على حد سواء.

وختم شاكرًا مفوضية الاتحاد الاوروبي ممثلة بالسفيرة ايخهورست، أملاً "استمرار تقديم الدعم للبنان خصوصاً في مجال الجودة، وذلك من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية - الاوروبية للأعوام المقبلة".



## إذاعة النور

((اقتصاد))

### حكيم يدعو المصانع الغذائية للمشاركة بمبادرة سلامة الغذاء

أختتمت في السراي الحكومي وبرعاية وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم وبمشاركة سفيرة الاتحاد في أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي. راعي الاحتفال الوزير حكيم اعتبر ان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان. حكيم دعا المصانع الغذائية الوطنية الى المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وتخلل الحفل العديد من الكلمات، ابرزها لرئيسة الاتحاد الأوروبي في لبنان انجيلينا ايخورست أكدت فيها ان فريقا الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهودا كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان.



حكيم: لمنتجات أكثر أمنا وسلامة ورفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية  
الاثنين ٢٩ أيلول ٢٠١٤ - ١٤:٠١

اختتمت اليوم أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي، في احتفال اقيم في السراي الحكومي برعاية وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم وبمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخورست.

حضر الحفل وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو، نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وعن الوزارات والادارات الرسمية وخبراء وصناعيون وتجار.

بداية، النشيدان اللبناني والاوروبي ، ثم كلمة الدكتور برو الذي نوه بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعية رغم الظروف والصعاب، وقال: "استطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جدا بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة الـ ٩٢%".

وأضاف: "لقد خطونا خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير وتحديث البنية التحتية للجودة ولا سيما في مجال القياس، المترولوجيا، ودعم اعتمادية المختبرات من خلال إدخال وتطبيق متطلبات نظام الكفاءة العامة للمختبرات والحصول على شهادة الأيزو ١٧٠٢٥. وكذلك في مجال المواصفات وهيئات التفتيش والمصادقة والرقابة على الأسواق".

وقيم برو تجربة التوأمة مع مؤسسة المواصفات البريطانية والمكتب التشيكي للمواصفات والمترولوجيا ايجابيا، وقال: "استطعنا أن نشكل معا فريق عمل متجانس، كما استطعنا الاستفادة من نقل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات الأوروبية من قبل المؤسسات اللبنانية المستفيدة من المشروع".

أما عن الخطوات المستقبلية، فقال برو: "ان وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة ستستمر في تنفيذ مشروع المساعدة التقنية المستمر حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدم الدعم لخمس إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها مع الحرص التام على إحداث فرق واضح في الخدمات التي تقدمها والإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة. كذلك يقدم هذا البرنامج الدعم إلى ٣٠ مصنعا غذائيا لإدخال وتطبيق نظام سلامة الغذاء ونظام التتبع، إضافة إلى دعم بناء القدرات في القطاعين العام والخاص. أضف إلى ذلك تطوير عمل الجائزة اللبنانية للامتياز برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية والذي يحرص معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم على توسيع إطار عملها لتشمل القطاع العام وهيئات المجتمع المدني وقد شكل لهذا الغرض لجنة حكام الجائزة اللبنانية - للقطاع العام".

وأكد "اننا نسعى وبدعم من معالي وزير الاقتصاد والتجارة إلى مأسسة عمل وحدة الجودة لتصبح مؤسسة عامة مستقلة مختصة بالجودة تحت وصاية وزارة الاقتصاد والتجارة تنفيذا للاتفاقية الموقعة بين لبنان والاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص".

من جهته، أعلن بيل "أن المشروع كان ناجحا في كل مكوناته"، مشيرا الى الإنجازات في هذا السياق، وقال: "تمت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني من خلال صياغة تسعة مراسيم تنفيذية، ما يساعد في دعم تطبيق قانون القياس، موضحا انه تم إعداد ثلاث هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تفتيش وتصديق إضافة الى تسع مختبرات للاعتماد، ثلاث منها تم توسيع نطاق اعتمادها، وتلقى حوالي ١٣٠ مدير لبناني وعمال مختبرات التدريب على ال ISO 17025 (مختبرات فحوص ومعايرة)، وشاركت مختبرات الفحوص في ٤ مخططات دولية في مجال اختبار الكفاءة".

وأعلن انه تم دعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير نظام وطني للقياس من خلال صياغة تسع مراسيم تطبيقية مما يدعم تطبيق قانون علم القياس، وضع لبيّنور مسودة جديدة للمواصفات وطور خطة للتسويق؛ حيث يتم إنشاء قسم للتدريب إضافة الى تطوير الموقع الإلكتروني الجديد. وأصبح لدى مركز المعلومات التجارية موقع إلكتروني جديد يؤمن معلومات للمنتجين اللبنانيين حول قواعد التصدير، وتم تدريب ٩٣ موظفا من مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة التي وضعت بدورها خطة عمل جديدة".

وشدد بيل على "التعاون الممتاز بين الشركاء ما أدى إلى نتائج مثمرة، إضافة إلى الالتزام التام من جانب معظم المستفيدين والمرونة في التسليم من كل من المستفيدين من جهة ودول أعضاء الإئتلاف من جهة أخرى، ودعم من مكتب إدارة المشاريع ومدير برنامج الجودة لحل أي قضية طارئة من خلال التدخل المباشر والعزيمة القوية للنجاح، مشيرا الى الدعم الخاص للمكتب التشيكي للمقاييس والمترولوجيا والاختبار في جمهورية التشيك".

وختم بالقول: "العمل لم يكتمل بعد وهناك بعض الاحتياجات المتعلقة بهيئة الاعتماد، وبالنظام الوطني للقياس وبالعضوية في اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC واللجنة الأوروبية الكهروتقنية للتقييس CENELEC، مؤكدا استعداد مؤسسة المواصفات البريطانية BSI للدعم المستمر".

من جهتها، اشارت السفارة ايجهورست الى "ان فريقي الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهودا كبيرة خلال الأعام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد".

وقالت: "كما تعرفون، فإن هذه البنية التحتية شرط مسبق للامتثال للمعايير الدولية ولتحسين العلاقات التجارية، وخلال العقد الماضي، تعاوننا بصورة وثيقة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، والذي من الضروري أن تتوفر له بنية تحتية ملائمة للجودة. لقد قدمت مختلف مكونات برنامج الجودة دعما لبناء قدرات المؤسسات الرئيسية، ولا سيما في مجالات المعايير والمقاييس والاعتماد وتقييم الامتثال ورصد السوق وحماية المستهلك".

اضافت: "دعونا لا ننسى، كم أن هذا كله أساسي فالبنية التحتية الفنية والخاصة بالجودة هي التي تمكن المصنعين والموردين من أن يظهروا أن منتجاتهم تمتثل للتشريعات الملائمة وأنها تلبّي متطلبات الجودة. وهذا ما يفتح الباب أمام القبول في الأسواق الدولية ويحول دون ازدواجية اختبار المنتجات، أولا في السوق المحلية وثانيا في الأسواق المستهدفة".

وأعلنت "ان برنامج التوأمة هذا الذي نختمه اليوم قد تم تنفيذه خلال فترة عامين تقريبا، اعتبارا من كانون الثاني ٢٠١٣، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. ومول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه! فكما تبين لنا من العروض التي استمعنا إليها، كانت النتائج النهائية ملفتة، ويسرنى أن يكون البرنامج قد أفضى إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية للجودة في لبنان، وذلك لصالح الشعب اللبناني بكل مكوناته".

وعرضت للانجازات المحققة، وقالت: "لقد تم اعتماد ثلاثة مختبرات، وأنشئ مجلس وطني للقياس ووضعت تسعة مراسيم قياس لدعم قانون القياس، وحققت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية - ليينور - خطوات تحديث مهمة، وبات لدى مكتب المعلومات التجارية نظام معلومات جديد لمساعدة المصدرين اللبنانيين، وتلقت مديرية حماية المستهلك تدريبا مكثفا على وضع المقاييس القانونية وكيفية التعامل مع شكاوى المستهلكين وإنفاذ قانون المستهلك".

وتابعت: "إن البرامج الشاملة كهذا البرنامج يمكن أن تتطوي على تحديات كبيرة لأنها تتطلب التزاما قويا ومستمرًا لمجموعة واسعة من المستفيدين ومقدارا عاليا من التنسيق. وعليه فإن النجاح الحقيقي هو ثمرة التزام عميق أظهره شركاؤنا اللبنانيون وخبراء الاتحاد الأوروبي. غير أن العمل لا يتوقف هنا، إذ يجب إدخال المزيد من التحسينات على البنية التحتية للجودة في لبنان، غير أنه ما زال هناك تحديات كبيرة. وبصورة خاصة، سوف يكون من الضروري إنشاء هيئة اعتماد فاعلة، ويتعين على لبنان تطوير ثقافة جودة أفضل".

واكدت "ان الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والامتياز، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في لبنان. ومع برنامج الجودة، سرنا خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الإطار".

وختمت شاكرة الوزير حكيم على جهوده المستمرة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، وكذلك خبراء الاتحاد الأوروبي وفريق برنامج الجودة على الالتزام والعمل الدؤوب خلال العامين الماضيين.

ثم كانت كلمة راعي الاحتفال الوزير حكيم، الذي قال: "ان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسستي للجودة في لبنان وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمنا وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية".

اضاف: "ان وحدة الجودة، ورغم الظروف الصعبة والقاسية التي مر بها لبنان خلال فترة تنفيذ المشروع، قد نجحت الى حد كبير في تنفيذ معظم الأنشطة وتحقيق معظم الأهداف المخطط لها منذ بداية المشروع".

وتابع: "إن برنامج الجودة عبر سنواته العشر المنصرمة نجح في وضع المداميك الأساسية لاستكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في مجال المواصفات والمترولوجيا والمختبرات والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق، ولا سيما في مجال سلسلة

سلامة الغذاء. كذلك عملت وحدة الجودة من خلال البرنامج على نشر ثقافة الجودة والامتياز على الصعيد الوطني، مما ساعد على رفع مستوى سلامة السلع والخدمات في لبنان، إضافة الى تحسين تنافسية الصادرات اللبنانية الى الخارج، كما ساعد على استحداث فرص عمل جديدة خاصة لاختصاصي الجودة".

ورأى حكيم "ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الاولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي خصوصا لجهة اقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد".

وأشار الى "أن خطة عمل برنامج الجودة تتضمن تقديم دعم فني يتضمن بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص المكثف والاستشارات لخمس ادارات ومؤسسات في القطاع العام، وذلك بهدف ادخال وتطبيق نظام ادارة الجودة في عملها لتحسين انتاجيتها والارتقاء الى مستوى مثيلاتها في الدول المتقدمة، إضافة الى تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز وإشراك القطاع العام فيها".

وقال: "وفي هذا السياق، شكنا مؤخرا لجنة حكام الجائزة - القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمصداقية".

وتوجه الوزير حكيم الى الادارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها. كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام الى التقدم الى الجائزة اللبنانية - القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريبا".

ودعا المصانع الغذائية الوطنية الى "المشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها، ولا سيما من خلال تطبيق نظم ادارة سلامة الغذاء والتتبع والمشاركة في الزيارات الميدانية المتخصصة الى مصانع أوروبية مشابهة والتي استهلكت بالزيارة التي نظمها البرنامج بالتعاون مع النقابة الأسبوع الماضي لعشرة مشاركين من مصانع قطاع الكبيس والمخللات الى مصانع يونانية متخصصة في المجال نفسه للاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في طرق الانتاج حسب المعايير الدولية والأوروبية المتبعة، ما سيساعد على تحسين مستوى سلامة وجودة منتجاتها للمستهلكين وزيادة حجم صادراتها الى الخارج".

وقال: "لقد ثبت، بما لا يقبل مجالا للشك، أن برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة هو من أنجح البرامج على الإطلاق في لبنان، إذ استطاع عبر مراحل الثلاث من احداث فرق واضح في تطوير البنية التشريعية والمؤسسية للجودة في لبنان في القطاعين العام والخاص على حد سواء".

وختم الوزير حكيم شاكرًا مفوضية الاتحاد الاوروبي ممثلة بالسفيرة ايخهورست، رئيسة البعثة الى لبنان، أملا "استمرار تقديم الدعم للبنان خصوصا في مجال الجودة وذلك من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية - الاوروبية للأعوام المقبلة".



اختتمت اليوم أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي، في احتفال اقيم في السراي الحكومي برعاية وزير الاقتصاد والتجارة ألان حكيم وبمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست.

حضر الحفل وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو، نائب حاكم مصرف لبنان راند شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير، مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلون عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وعن الوزارات والادارات الرسمية وخبراء وصناعيون وتجار.

اشارت السفيرة ايخهورست الى "ان فريقى الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهودا كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد."

وأعلنت "ان برنامج التوأمة هذا الذي نختمه اليوم قد تم تنفيذه خلال فترة عامين تقريبا، اعتبارا من كانون الثاني ٢٠١٣، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. ومول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه! فكما تبين لنا من العروض التي استمعنا إليها، كانت النتائج النهائية ملفتة، ويسرني أن يكون البرنامج قد أفضى إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية للجودة في لبنان، وذلك لصالح الشعب اللبناني بكل مكوناته."

ثم كانت كلمة راعي الاحتفال الوزير حكيم، الذي قال: "ان الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الاطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمنا وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية."

اضاف: "ان وحدة الجودة، ورغم الظروف الصعبة والقاسية التي مر بها لبنان خلال فترة تنفيذ المشروع، قد نجحت الى حد كبير في تنفيذ معظم الأنشطة وتحقيق معظم الأهداف المخطط لها منذ بداية المشروع."

وتابع: "إن برنامج الجودة عبر سنواته العشر المنصرمة نجح في وضع المداميك الأساسية لاستكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في مجال المواصفات والمترولوجيا والمختبرات والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق، ولا سيما في مجال سلسلة سلامة الغذاء. كذلك عملت وحدة الجودة من خلال البرنامج على نشر ثقافة الجودة والامتياز على الصعيد الوطني، مما ساعد على رفع مستوى سلامة السلع والخدمات في لبنان، اضافة الى تحسين تنافسية الصادرات اللبنانية الى الخارج، كما ساعد على استحداث فرص عمل جديدة خاصة لاختصاصي الجودة."

لجهة اقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات ولا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد."

وأشار الى "أن خطة عمل برنامج الجودة تتضمن تقديم دعم فني يتضمن بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص المكثف والاستشارات لخمس ادارات ومؤسسات في القطاع العام، وذلك بهدف ادخال وتطبيق نظام ادارة الجودة في عملها لتحسين

انتاجيتها والارتقاء الى مستوى مثيلاتها في الدول المتقدمة، اضافة الى تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز وإشراك القطاع العام فيها.

وقال: "وفي هذا السياق، شكلنا مؤخرًا لجنة حكّام الجائزة - القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمصداقية."

وتوجه الوزير حكيم الى الادارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها. كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام الى التقدم الى الجائزة اللبنانية - القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريباً."

كما تخلل الإحتفال كلمات لكل من مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برو ومدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل كلمات أيضاً.



نشاط الوزير في 29 ايلول ٢٠١٤

التاريخ: 29 أيلول ٢٠١٤

رعا وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم حفل إختتام أعمال مشروع التوأمة في برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الممول من الاتحاد الأوروبي، بمشاركة سفيرة الاتحاد في لبنان انجيلينا ايخهورست، الذي أقيم صباح اليوم في السراي الحكومي، بحضور وزير البيئة محمد المشنوق، المدير العام للاقتصاد عليا عباس، مدير برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة الدكتور علي برّو، نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير و مدير مؤسسة المواصفات البريطانية الشريكة في تنفيذ المشروع دافيد بيل، وممثلين عن الهيئات الاقتصادية والرقابية والأمنية وممثلين عن الوزارات والادارات الرسمية وخبراء وصناعيين وتجّار.

بدايةً النشيدان الاوروبي واللبناني، ثم كلمة الدكتور علي برو الذي توجّه بتحقيق البرنامج لمعظم الأهداف الموضوعية بالرغم من الظروف والصعاب إذ قال "استطعنا أن نثبت وجود قدرة استيعابية عالية جداً بحيث تجاوزت الأنشطة والأهداف المحققة نسبة الـ ٩٢%".

وأضاف "لقد خطونا خطوات مهمة من خلال هذا المشروع على طريق تطوير وتحديث البنية التحتية للجودة ولاسيما في مجال القياس المترولوجيا ودعم اعتمادية المختبرات من خلال إدخال وتطبيق متطلبات نظام الكفاءة العامة للمختبرات والحصول على شهادة الأيزو ١٧٠٢٥. وكذلك في مجال المواصفات وهيئات التفتيش والمصادقة والرقابة على الأسواق".

وقيم برّو تجربة التوأمة مع مؤسسة المواصفات البريطانية والمكتب التشبيكي للمواصفات والمترولوجيا ايجابياً فقال "استطعنا أن نشكل معا فريق عمل متجانس، كما استطعنا الاستفادة من نقل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات الأوروبية من قبل المؤسسات اللبنانية المستفيدة من المشروع".

أمّا عن الخطوات المستقبلية، أوضح برّو أنّ وحدة الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة ستستمرّ في تنفيذ مشروع المساعدة التكنولوجية المستمرّ حتى وقت متأخر من عام ٢٠١٥، والذي من خلاله تقدّم الدعم لخمسة إدارات في القطاع العام لإدخال وتطبيق نظام إدارة الجودة في عملها مع الحرص التام على إحداث فرق واضح في الخدمات التي تقدمها والإرتقاء بها إلى مصاف مثيلاتها في الدول المتقدمة. كذلك يقدم هذا البرنامج الدعم إلى ٣٠ مصنعا غذائيا لإدخال وتطبيق نظام سلامة الغذاء ونظام التتبع، بالإضافة إلى دعم بناء القدرات في القطاعين العام والخاص. أضف إلى ذلك تطوير عمل الجائزة اللبنانية للامتياز برعاية فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية والذي يحرص معالي وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم على توسيع إطار عملها لتشمل القطاع العام وهيئات المجتمع المدني وقد شكّل لهذا الغرض لجنة حكام الجائزة اللبنانية - للقطاع العام.

أمّا في إطار العمل المستقبلي فقال "نحن نسعى وبدعم من معالي وزير الاقتصاد والتجارة إلى تأسيس عمل وحدة الجودة لتصبح مؤسسة عامة مستقلة مختصة بالجودة تحت وصاية وزارة الاقتصاد والتجارة تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين لبنان والاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص".

السيد دافيد بيل

و أوضح بيل أنّ المشروع كان ناجحاً في كافة مكُوناته. وفي هذا السياق ، حدّد الإنجازات كالتالي:

- تمّت مساعدة المجلس الوطني للقياس في عمله نحو تطوير نظام القياس الوطني من خلال صياغة تسعة مراسيم تنفيذية؛ ممّا يساعد بدعم تطبيق قانون القياس.

- تمّ إعداد ثلاث هيئات تقييم مطابقة للاعتماد كهيئات تفتيش وتصديق بالإضافة الى تسع مختبرات للاعتماد؛ ثلاث منها تم توسيع نطاق اعتمادها.

- تلقّى حوالي ١٣٠ مدير لبناني وعمال مختبرات التدريب على ال ISO 17025 (مختبرات فحوص ومعايرة)

- وقد شاركت مختبرات الفحوص في ٤ مخططات دولية في مجال اختبار الكفاءة.

- دعم المجلس الوطني للقياس بعمله تجاه تطوير نظام وطني للقياس من خلال صياغة تسع مراسيم تطبيقية مما يدعم تطبيق قانون علم القياس

- وضع لبيّنور مسودة جديدة للمواصفات وطوّر خطة للتسويق؛ حيث يتمّ إنشاء قسم للتدريب بالإضافة الى تطوير الموقع الإلكتروني الجديد.

- أصبح لدى مركز المعلومات التجارية موقع إلكتروني جديد يؤمّن معلومات للمنتجين اللبنانيين حول قواعد التصدير.

- وقد تلقى التدريب ٩٣ موظفاً من مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة التي وضعت بدورها خطة عمل جديدة

وشدّد بيل على التعاون الممتاز بين الشركاء مما أدى إلى نتائج مثمرة بالإضافة إلى الالتزام التام من جانب معظم المستفيدين والمرونة في التسليم من كل من المستفيدين من جهة ودول أعضاء الإئتلاف من جهة أخرى ، دعم من مكتب إدارة المشاريع ومدير برنامج الجودة لحلّ أي قضية طارئة من خلال التدخل المباشر والعزيمة القوية للنجاح... وقد أبرز السيد بيل الدعم الخاص للمكتب التشيكي للمقاييس والمترولوجيا والاختبار في جمهورية التشيك.

وختم مشير الى أنّ العمل لم يكتمل بعد وأنّه يوجد بعض الاحتياجات المتعلقة بهيئة الاعتماد، وبالنظام الوطني للقياس وبالعضوية في اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC واللجنة الأوروبية الكهروتقنية للقياس CENELEC. وأكّد السيد بيل استعداد مؤسسة المواصفات البريطانية BSI للدعم المستمر.

السفيرة أنجلينا ايخهورست

أشارت الى ان فريقى الاتحاد الأوروبي وبرنامج الجودة بذلا جهوداً كبيرة خلال الأعوام الماضية بهدف تحسين البنية التحتية للجودة في لبنان، والتي ترتبط بالمجالات الفنية على غرار القياس والمعايرة ومنح الشهادات والاعتماد. وكما تعرفون، فإن هذه البنية التحتية شرط مسبق للامتثال للمعايير الدولية ولتحسين العلاقات التجارية. وخلال العقد الماضي، تعاوننا بصورة وثيقة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص، والذي من الضروري أن تتوفر له بنية تحتية ملائمة للجودة. لقد قدّمت مختلف مكونات برنامج الجودة دعماً لبناء قدرات المؤسسات الرئيسية، لاسيما في مجالات المعايير والمقاييس والاعتماد وتقييم الامتثال ورصد السوق وحماية المستهلك.

وقالت: "دعونا لا ننسى كم أن هذا كله أساسي، فالبنية التحتية الفنية والخاصة بالجودة هي التي تمكّن المصنعين والموردين من أن يظهروا أن منتجاتهم تتمثل للتشريعات الملائمة وأنها تلبى متطلبات الجودة. وهذا ما يفتح الباب أمام القبول في الأسواق الدولية ويحول دون ازدواجية اختبار المنتجات، أولاً في السوق المحلية وثانياً في الأسواق المستهدفة. إن برنامج التوأمة هذا الذي نختمه اليوم قد تم تنفيذه خلال فترة عامين تقريباً، اعتباراً من كانون الثاني ٢٠١٣، بمساعدة المملكة المتحدة من خلال



مؤسسة المعايير والمكتب الوطني للقياس في بريطانيا، والجمهورية التشيكية من خلال المكتب التشيكي للمعايير والمقاييس والاختبار. ومول الاتحاد الأوروبي البرنامج بمبلغ إجمالي وصل إلى ١.٤ مليون يورو، كجزء من برنامج الجودة. وهذا مبلغ صغير مقارنة بما تم تحقيقه! فكما تبين لنا من العروض التي استمعنا إليها، كانت النتائج النهائية موفقة، ويسرني أن يكون البرنامج قد أفضى إلى تحسينات كبيرة في البنية التحتية للجودة في لبنان، وذلك لصالح الشعب اللبناني بكل مكوناته.

وعرضت للإنجازات المحققة : لقد تم اعتماد ثلاثة مختبرات، وأنشئ مجلس وطني للقياس ووضعت تسعة مراسيم قياس لدعم قانون القياس، وحققت مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية – ليينور - خطوات تحديث مهمة، وبات لدى مكتب المعلومات التجارية نظام معلومات جديد لمساعدة المصدرين اللبنانيين، وتلقت مديرية حماية المستهلك تدريباً مكثفاً على وضع المقاييس القانونية وكيفية التعامل مع شكاوى المستهلكين وإنفاذ قانون المستهلك.

وتابعت : "إن البرامج الشاملة كهذا البرنامج يمكن أن تنطوي على تحديات كبيرة لأنها تتطلب التزاماً قوياً ومستمرًا لمجموعة واسعة من المستفيدين ومقداراً عالياً من التنسيق. وعليه فإن النجاح الحقيقي هو ثمرة التزام عميق أظهره شركاؤنا اللبنانيون وخبراء الاتحاد الأوروبي. غير أن العمل لا يتوقف هنا، إذ يجب إدخال المزيد من التحسينات على البنية التحتية للجودة في لبنان، غير أنه ما زال هناك تحديات كبيرة. وبصورة خاصة، سوف يكون من الضروري إنشاء هيئة اعتماد فاعلة، ويتعين على لبنان تطوير ثقافة جودة أفضل. إن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الرئيسي للبنان في مجال الجودة والامتياز، وهما أساسيان للنمو الاقتصادي واستحداث الوظائف في لبنان. ومع برنامج الجودة، سرنا خطوة كبيرة إلى الأمام في هذا الإطار."

وختمت بشكر وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ألان حكيم على جهوده المستمرة لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي ولبنان، وكذلك خبراء الاتحاد الأوروبي وفريق برنامج الجودة على الالتزام والعمل الدؤوب خلال العامين الماضيين.

كلمة وزير الاقتصاد والتجارة :

ثم كانت كلمة راعي الاحتفال وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور ألان حكيم الذي قال: "أن الهدف الاستراتيجي للمشروع هو دعم تطوير الأطار التشريعي والمؤسساتي للجودة في لبنان وذلك لجعل المنتجات اللبنانية أكثر أمناً وسلامة للمستهلكين ولرفع القدرة التنافسية للمنتجات اللبنانية في الأسواق العالمية من خلال مطابقتها للمعايير الوطنية والدولية. ان وحدة الجودة، ورغم الظروف الصعبة والقاسية التي مرّ بها لبنان خلال فترة تنفيذ المشروع، قد نجحت الى حدٍ كبير في تنفيذ معظم الأنشطة وتحقيق معظم الأهداف المخطط لها منذ بداية المشروع.

وأضاف الوزير حكيم : " إن برنامج الجودة عبر سنواته العشر المنصرمة نجح في وضع المداميك الأساسية لاستكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في مجال المواصفات والمترولوجيا والمختبرات والاعتماد والتفتيش والرقابة على الأسواق، لا سيما في مجال سلسلة سلامة الغذاء. كذلك عملت وحدة الجودة من خلال البرنامج على نشر ثقافة الجودة والامتياز على الصعيد الوطني، مما ساعد على رفع مستوى سلامة السلع والخدمات في لبنان بالإضافة الى تحسين تنافسية الصادرات اللبنانية الى الخارج، كما ساعد على استحداث فرص عمل جديدة خاصة لاختصاصي الجودة".

ورأى حكيم ضرورة وضع الجودة والامتياز على لائحة الأولويات على صعيد الحكومة والمجلس النيابي خاصة لجهة اقرار مشاريع القوانين والمراسيم المطلوبة وكذلك لجهة استكمال التعيينات لا سيما تعيين مدير عام للمجلس اللبناني للاعتماد.

وأشار الوزير حكيم الى أن خطة عمل برنامج الجودة تتضمن تقديم دعم فني يتضمن بناء القدرات من خلال التدريب المتخصص المكثف والاستشارات لخمس ادارات ومؤسسات في القطاع العام، وذلك بهدف ادخال وتطبيق نظام ادارة الجودة في عملها لتحسين انتاجيتها والارتقاء الى مستوى مثيلاتها في الدول المتقدمة. بالإضافة الى تحديث الجائزة اللبنانية للامتياز

وإشراك القطاع العام فيها، وفي هذا السياق قال: "شكّلنا مؤخرا لجنة حكام الجائزة- القطاع العام من أعضاء على مستوى رفيع في القطاع العام ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة والمصداقية".

وتوجّه الوزير حكيم الى الادارات والمؤسسات العامة المشاركة في مبادرة دعم الجودة في القطاع العام الى الاستفادة من الدعم الفني المقدم لها وبناء قدراتها للتمكن من تحسين مستوى خدماتها. كما دعا المؤسسات المؤهلة في القطاع العام الى التقدم الى الجائزة اللبنانية – القطاع العام التي سنطلق المرحلة الرابعة منها قريباً.

و دعا الوزير حكيم المصانع الغذائية الوطنية للمشاركة في مبادرة سلامة الغذاء التي أطلقها برنامج الجودة بالتعاون مع نقابة أصحاب الصناعات الغذائية والاستفادة من الدعم الفني المقدم لها، لا سيّما من خلال تطبيق نظم ادارة سلامة الغذاء والتتبع والمشاركة في الزيارات الميدانية المتخصصة الى مصانع أوروبية مشابهة والتي استهلّت بالزيارة التي نظمها البرنامج بالتعاون مع النقابة الأسبوع الماضي لعشرة مشاركين من مصانع قطاع الكبيس والمخللات الى مصانع يونانية متخصصة في نفس المجال للاستفادة من المعلومات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في طرق الانتاج حسب المعايير الدولية والأوروبية المتبعة، مما سيساعد على تحسين مستوى سلامة وجودة منتجاتها للمستهلكين وزيادة حجم صادراتها الى الخارج.

وأضاف الوزير حكيم: "لقد ثبت ، بما لا يقبل مجالا للشك، أن برنامج الجودة في وزارة الاقتصاد والتجارة هو من أنجح البرامج على الإطلاق في لبنان، إذ استطاع عبر مراحلهِ الثلاث من احداث فرق واضح في تطوير البنية التشريعية والمؤسسية للجودة في لبنان في القطاعين العام والخاص على حد سواء".

وختم الوزير حكيم شاكرا مفوضية الاتحاد الاوروبي ممثلة بالسفيرة أنجلينا ايخهورست، رئيسة البعثة الى لبنان، أملاً استمرار تقديم الدعم للبنان خاصة في مجال الجودة وذلك من خلال خطة عمل سياسة الجوار اللبنانية - الاوربية للأعوام المقبلة.